

بسبب الفقر والغلاء الأسر المصرية تدفع إلى فح الديون رغم الفوائد  
الهارقة ٢٠٢٥ قروض الأفراد تفز لـ 286 مليار جنيه في 2025



الجمعة 6 فبراير 2026 م 05:30

في عام 2025، يتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة الجذونية شهرياً بـ 1.44%، مما ينعكس على تريليون جنيه مصري إضافي في الديون، حيث ينفق الأفراد على تمويل العقارات والسيارات والتجهيزات الأخرى. في المقابل، ينخفض سعر الفائدة الأساسي بمقدار 0.21%، مما ينعكس على تريليون جنيه مصري إضافي في الديون، حيث ينفق الأفراد على تمويل العقارات والسيارات والتجهيزات الأخرى.

وراء هذه الأرقام حكاية مجتمع يدفع بالتدريج من منطق "المرتب يكفينا بالعافية" إلى منطق "القسط قبل الأكل"، بينما تتباهى البنوك بأرباح تاريخية، وتنصر الحكومة على أن النظام المعرفي "قوى ومستقر"، متجاهلة أن استقرار الميزانيات لا يعني استقرار حياة الناس

## ديون تكبر أسرع من الأجر

بيانات البنك المركزي تظهر أن قروض الأفراد تجاوزت 1.33 تريليون جنيه بنهاية أغسطس 2025، بزيادة تقارب 18% عن ديسمبر 2024، قبل أن تواصل الصعود إلى نحو 1.44 تريليون بنهاية العام، في وقت لم ترتفع فيه الأجور الحقيقة بنفس الواقع، بل تآكلت بفعل التضخم

الذى يُسَوق رسمياً في الاقتصاد المصرى مدفوع بالإنفاق الاستهلاكى الممول بالديون، مشيراً إلى ارتفاع لافت في القروض الاستهلاكية، وزيادة كبيرة في عدد المقترضين خلال فترة قصيرة، بما يكشف - من وجهة نظره - هشاشة هذا النمو لأنه يقوم على الاستدانة لا على إنتاج حقيقي.

هذا التحليل ينسجم مع ما حذرته الخبرة المصرفية سلوي العنتري في سياق آخر، عندما انتقدت اعتماد الحكومة على التوسيع في الاقتراض لزيادة الاحتياطيات بدلاً من تحسين أداء الاقتصاد الحقيقي، معتبرة أن “مصدر التحسن هو الاستدانة، لا زيادة التنافسية والإنتاج”. المنطق نفسه يمكن إسقاطه على الأسر: تحسن مؤقت في القدرة على الاستهلاك عبر القروض لا يعني خروج الناس من أزمتهم، بل تأجيل الانفصال، و وعد الاستدقة،

مع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات تاريخية، تقترب فيها تكلفة الاقتراض الفعالية للأفراد من 25-30% سنويًا في كثير من المنتجات، يصبح كل جنيه جديد من القروض التزامًا ثقيلاً في المستقبل، في اقتصاد لا يعد العامل المصري لا بأجر عادل ولا بأمان وظيفي، بل يبعد من الضغط وساعات عمل، أطوال فقط

البنوك تبيع... والمواطن يدفع ثمن "نمه" قائم على الاستدانة

الأخير الاقتصادي أحمد شوقي حذر في تصريحات صحفية من أن طفرة القروض الشخصية وبطاقات الائتمان في العامين الأخيرين لعبت دوراً محورياً في تحقيق أرباح قياسية للبنوك، لكنها في المقابل رفعت هشاشة الأوضاع المالية للأسر، وزادت من احتمالات تعثر واسع إذا تعرّض سوق العمل لهزة أو تراجعت تحويلات العاملين في الخارج

في الوقت نفسه، يشير الخبير المصرفي محمد عبد العال إلى أن البنوك دخلت في سباق محموم على جذب عملاء جدد للقرض الاستهلاكية، باعتبارها “أقل مخاطرة” من تمويل الإنتاج، بفضل ربط الأقساط مباشرة بالرواتب أو تحويل المرتبات على البنك، ما يحول دون دخول العامل، وهو، “أهينة” للأقساط قبل أن يصل إلى يده.

بهذا تصبح المعادلة واضحة:

- البنوك تحقق أرباحاً تاريخية مدفوعة بفوائد مرتفعة على قروض الأفراد
- الحكومة تستفيد من توسيع البنوك في الإقراض، لأنه يخفف الضغط الفوري على موازنتها ويُسكن الغضب الاجتماعي عبر جرعات سيولة قصيرة العمر
- الأسر وحدها تحمل فاتورة مزدوجة: غلاء أسعار أساساً، ثم أقساط تسحب ما تبقى من الدخل

هاني توفيق يرى أن هذا النموذج جزء من "ثقافة استهلاكية" يجري تكريسها، تدفع الناس إلى شراء السلع بالتقسيط بدل تحسين قدرتهم الإنتاجية أو الادخارية، ما يضع الاقتصاد كله في مسار هش لا يبني على الاستثمار في الصناعة أو الزراعة، بل على تجارة الديون، من شهادات ادخار بفوائد عالية إلى قروض شخصية تخنق المستهلك

وفي الخلفية، تظل السياسات الحكومية منحازة إلى حماية ربيبة البنوك عبر تثبيت أسعار فائدة حقيقة مرتفعة، بينما لا تُطرح أي رؤية جادة لرفع الأجور أو تخفيف كلفة المعيشة، بل يُقدم "تسهيل الاقتراض" كإنجاز اجتماعي، وكان الحل للفرد هو مزيد من الديون

### فخ اجتماعي واقتصادي مفتوح بلا شبكة أمان

الخير الاقتصادي هشام حمزة يذهب إلى أن وتبيرة نمو القروض الاستهلاكية أصبحت "أسرع بكثير من نمو الدخول"، وأن استمرار هذا المسار يفتح الباب أمام "فقاعة مدionية" إذا تعرضت البلاد لصدمة جديدة، مؤكداً أن جزءاً من المفترضين يستخدم القروض لسد احتياجات أساسية لا لشراء كماليات، وهو ما يعني أن أي تعثر محتمل سيكون له طابع اجتماعي واسع، لا مجرد حالات فردية معزولة

وفق بيانات رسمية، لا يتجاوز عدد المؤمن عليهم اجتماعياً حوالي 9.1 مليون مشتغل، أي أن أقل من ثلث العاملين فقط يتمتعون بأي نوع من الحماية التأمينية، بينما الغالبية يعملون بلا تأمين ولا معاش ولا تعويض حقيقي عند البطالة أو العرض في ظل هذه الهشاشة، يصبح الاعتماد على القروض الاستهلاكية لتسكين الألم الاقتصادي اليومي بمثابة وصفة مؤكدة لكارثة مؤجلة

سلوى العنترى دعت ماراً إلى التحذير من نموذج اقتصادي يعتمد على الاستدانة - سواء على مستوى الدولة أو الأفراد - معتبرة أن توسيع قاعدة الدين دون شفافية أو رقابة حقيقة يُضعف العدالة الاجتماعية، ويحول الموارد من جيوب الفئات الأضعف إلى أصحاب الفوائض المالية والمؤسسات المالية الكبرى

أمام هذا المشهد، لا يكفي أن يتحدث المسؤولون عن "سلامة الجهاز المصرفي"، فالسؤال الحقيقي: هل ميزانيات الأسر سالمة؟

ما يحتاجه المصريون ليس المزيد من عروض "القرض في 24 ساعة"، بل سياسات تُقلل حاجة الناس للاقتراض أصلًا:

- أجر حقيقي يكفي حياة كريمة
- أسعار يمكن احتفالها
- شبكة أمان اجتماعي تحمي من العرض والبطالة

من دون هذه الأساس، ستواصل قروض الأفراد القفز عاماً بعد عام، وستبدو الأرقام على شاشات البنوك براقة، بينما الواقع اليومي يقول إن ملايين المصريين يعيشون اقتصاداً يقوم على "السلف"، لا على الحق في حياة كريمة بلا ديون